جهود الشيخ الإمام عبد الرحمن تاج اللغوية في القرآن الكريم

إعـداد الأستاذ الدكـتور

عبد الملك أحمد السيد شتيوي

رئيس قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنصورة

جامعة الأزهر

جهود الشيخ الإمام عبد الرحمن تاج اللغوية في القرآن الكريم

عبد الملك أحمد السيد شتيوي

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، مصر

البريد الجامعي: abdalmalikshetaiwy.32@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على الشيخ عبد الرحمن تاج وجهوده النحوية في القرآن الكريم، من حكم إضافة (غير) إلى المعرفة، ودخول (أل) عليها، ومجيء (أفعل) لغير التفضيل، والقول بحروف الجر الزائدة وما تفيده في المعنى، ورفض زيادة (لا) وغير ذلك. وجاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وربعة فصول، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع. أما المقدمة ففيها أهمية البحث، وخطته، ومنهجه. والتمهيد عن الشيخ عبد الرحمن تاج حياته وآثاره، ودوره في إدخال اللغات إلى الأزهر الشريف وتطويره. والفصل الأول عن: التصحيح اللغوي (الصواب اللغوي)، والفصل الثاني عن: حروف الجر الزائدة، ووقوعها في القرآن الكريم، والفصل الثالث: عن حروف المعاني كـ (لا، وأنْ، وإنْ) والرد على من قال بوقوعها زائدة في القرآن الكريم، وجاء الفصل الرابع: عن مجيء صيغة (أفعل) لغير المفاضلة في القرآن الكريم، ثم الخاتمة: وفيها النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية: (القرآن الكريم – جهود – عبد الرحمن تاج – اللغوية).

The Linguistic Efforts of the Grand Imam Sheikh Abdelrahman Taj in the Holy Qur'an

By: Abdul- Malik Ahmed Al- Sayed Shtewi
Department of Linguistics
Faculty of Arabic Language in Mansoura
Azhar University، Egypt

Abstract

The present research paper aims at identifying Sheikh Abdelrahman Taj and his syntactic efforts in the Holy Qur'an. For example، this paper demonstrates the rule of adding (*ghair*) (except) to the definite noun، and adding (*al)* to it. The paper also discusses the occurrence of (*af'al*) (more than) for other purposes rather than the comparison، and the saying of the extra prepositions، the implied benefit they add to the meaning، the rejection of adding (*la*) (no) and other than that. The research paper includes an introduction، a preamble، four chapters، a conclusion، an index of sources and references. The introduction refers to the importance of the research paper، its plan and the approach it applies. The preamble highlights the life and works of Abdelrahman Taj. It also draws attention to the role of Sheikh Taj in introducing languages into Al- Azhar Al- Sharif and developing it. The first chapter tackles the linguistic correction (linguistic correctness) whereas the second chapter is dedicated to the extra prepositions and their occurrence in the Holy Qur'an. The third chapter deals with the letters of meaning such as (*La*، *An*، and *In*) (no، that and if) and the response to those who said that they are redundant in the Holy Quran. The fourth chapter discusses the occurrence of the form (*af'al*) as being used for non-comparative purposes in the Holy Qur'an. Finally، the conclusion sums up the findings of this research paper.

Key words: The Holy Qur'an، efforts، Abdelrahman Taj، linguistic.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمـــة

الحمد لله رَبِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،

يُعدُّ الأزهر الشـريف منارة العلم والعلماء بفضـل علمائه المنتشـرين في ربوع العالم، حيث إن مناهجه وتآليف علمائه تحمل المنهج الوسطي المعتدل. وقد تعاقب على مشيخته علماء أجلاء وصل عددهم إلى خمسين إماما حتى الآن.

وقد حمل هؤلاء الأئمة الأعلام على عاتقهم رفع راية الإسـلام ونشـره في أرجاء الدنيا، وكان لهؤلاء الشيوخ تخصصـاتهم المختلفة في علوم الشـريعة الإسـلامية، أو أصـول الدين، أو علوم اللغة العربية، لكنهم مع ذلك أبدعوا في علوم متنوعة، ومن يطالع مكتباتهم وما سـطرته أقلامهم يجد أنهم حملوا الفكر البيني بين العلوم المختلفة، وشـيخنا عبد الرحمن تاج هو الشـيخ الثاني والأربعون من هؤلاء الأئمة الأعلام، فهو مع تخصـصـه في الفلسـفة وتاريخ الأديان إلا أنه أبدع وألف في الفقه المقارن، وفقه الأحوال الشـخصية، والتأمين على الحياة في الشريعة الإسلامية، وحكم صناديق النذور، والسياسة الشرعية في الفقه الإسلامي، وتاريخ التشـريع الإسـلامي، كما أبدع في أصـول الدين فألف كتابـًا في البابية وعلاقتها بالإسـلام، والإسـلام وأصـول الحكم، وتحقيق القول في ليلة القدر، وكلمة عن الهجرة النبوية، ورسـالة في مظاهر من الجرأة في تفسـير الكتاب العزيز، ومناسـك الحج، والإسـراء والمعراج وغير ذلك.

كما أبدع الإمام الجليل عبد الرحمن تاج في علوم اللغة العربية، فكان من المجتهدين

فيها يجدد في صـــوغ أحكامها، وضـــبط قواعدها، ويطور مناهجها وأدواتها، ويشـــدد على إعرابها ضـــد المفرطين فيه، والمتهاونين في شـــأنه، فكان يرى أن الإعراب هو حياة اللغة وروحها، ومن يحكم إعراب لغته يســـتطيع أن يدرك بها ما يشـــاء من ألوان المعارف والثقافات، فتناول قضـــايا في النحو العربي كحديثه عن حروف الجر الزائدة ووقوعها في القرآن الكريم، وبعض حروف المعاني كـ (الفاء، وثم، وما، ولا، وإذ، وإذا) والقول بزيادتها في القرآن الكريم، كما ألف في الصـــحة اللغوية ومنها حديثه عن (غير) وحكم إضـــافتها إلى المعرفة، ودخول (أل) عليها، والقول في تتابع الأعلام بتســـكين الأعلام وحذف (ابن) من بينها كقولك: (ســافر محمد علي حســن)، ورســالته عن الخطأ الواقع في قولهم: (كذا اســم لأكثر من واحد) وغير ذلك.

كما كان لرئاســـته في المجمع اللغوي في القاهر الأثر الكبير الذي نتج عنه العديد من الآراء اللغوية، والمقالات المتعددة في التصحيح اللغوي.

كما ألف عددا من الرسائل بعيدا عن كل ما سبق كما في رسالته عن (اللؤلؤ والمرجان ومن أي البحار يستخرجان)، ورسالته عن (الطير الأبابيل في واقعة الفيل) والتي رد فيها على الإمام محمد عبده الذي قال بأن هذه الطير هي الجماعات من البعوض والذباب التي كانت تحمل جراثيم مرض الحصـــبة أو مرض الجدري. إلى غير ذلك مما أبدع فيه الإمام عبد الرحمن تاج الدين.

ومن بين جهود الشـــيخ عبد الرحمن تاج جهوده اللغوية في فهم النص القرآني والدفاع عنه، فقد خلص في حديثه عن السجع وتناسب الفواصل وما يكون من ذلك في القرآن الكريم إلى أن القرآن الكريم في أســـلوبه العام – فيما عدا تلك الســـور والآيات ذات الفواصـــل المتناسبة – هو من الكلام المرسل، وأقر بزيادة حروف الجر كالباء التي تقع في خبر (ليس)

أو بعد النفي بـــ (ما)، وكذلك (مِنْ) الداخلة على نكرة بعد النفي، وزيادة (ما) في القرآن الكريم على ما قيل في اللغة إنها للتأكيد، واشـــترط للحكم بالزيادة أن تكون الكلمة مشـــعرة بمعنى يناســـب معنى ما زيدت لتوكيده حتى يصـــح الحكم بأنها مؤكدة له، لكنه رد القول بزيادة (لا) في كثير من الآيات التي قيها عنها إنها زائدة فيها، كما رد القول بزيادة الفاء، وثم في القرآن الكريم أو غيره من فصيح القول، كما رد القول بزيادة (إذ، أو إذا) في القرآن الكريم، وذهب إلى جواز دخول (أل) على (غير)؛ وأن ذلك يكســـبها تعريفـًا وغير ذلك من بحوثه النحوية في القرآن الكريم. لذا جاء هذا البحث ليظهر رأي الشـيخ عبد الرحمن تاج في بحوثه اللغوية في القرآن الكريم، وسيكون البحث – إن شاء الله – مكونا من:

مقدمة، وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

أما المقدمة ففيها أهمية البحث، وخطته، ومنهجه.

والتمهيد عنوانه: الشيخ عبد الرحمن تاج حياته وآثاره.

الثاني: دوره في إدخال اللغات إلى الأزهر الشريف وتطويره.

وأما الفصل الأول فعنوانه: التصحيح اللغوي (الصواب اللغوي).

وأما الفصل الثاني فعنوانه: حروف الجر الزائدة، ووقوعها في القرآن الكريم.

والفصل الثالث: حروف المعاني كـــ (لا، وأنْ، وإنْ) والرد على من قال بوقوعها زائدة في القرآن الكريم.

والفصل الرابع: مجيء صيغة (أفعل) لغير المفاضلة في القرآن الكريم.

الخاتمة: وفيها النتائج التي أتوصـــل إليها – إن شـــاء الله تعالى – ثم فهرس المصـــادر والمراجع.

والله ولي التوفيق،،،،،،

التمهيد:

المطلب الأول: الشيخ عبد الرحمن تاج حياته وآثاره.

مولده ونشأته: ولد الشيخ الجليل في مدينة أسيوط سنة (١٨٩٦م) لأسرة تنحدر من قرية (منية الخياط) بمركز (إسطا) في محافظة الفيوم، ورحل الأسرة إلى أسيوط للعمل في بناء القناطر لصالح الزراعة، ثم رحلت الأسرة بعدها إلى الإسكندرية، ومن أجل العلم رحلت إلى القاهرة.

وقد حفظ القرآن الكريم بالكتاب في أسيوط، والتحق بالأزهر الشريف في أسيوط ثم في الإسكندرية، وكان أول الناجحين في العالمية سنة ١٩٢٣م، وحصل على جائزة التميز هذه، ثم نال درجة التخصص سنة ١٩٢٦م، وعين بعدها مدرسًا في معهد أسيوط الأزهري، ونقل بعدها إلى معهد القاهرة سنة ١٩٣١م، وفي عام ١٩٣٣م أصبح مدرسًا في كلية الشريعة وعضواً للمذهب الحنفي بلجنة الفتوى بالأزهر الشريف، وفي عام ١٩٣٦م سافر في بعثة تعليمية إلى باريس في جامعة السوربون ليحصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة وتاريخ الأديان سنة ١٩٤٢م. (١)

مكانته العلمية، ومؤلفاته:

تميز الإمام الشيخ بعلمه الغزير في مجالات متعددة كالفقه المقارن، والعقيدة الإسلامية، والسياسة الشرعية، وتاريخ التشريع الإسلامي، وعلوم اللغة العربية حتى اختير عضوا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٣٦م، وشارك في أعماله، ومؤتمراته، ولجانه.(٢)

(١) انظر: شيوخ الأزهر تأليف / سعيد عبد الرحمن ٤/ ٣٦.

(٢) انظر: شيوخ الأزهر تأليف / سعيد عبد الرحمن ٤/ ٣٦ .

وخلال هذا الفترات العمرية، والوظائف القيادية، وعضوية المجامع أنتج علمًا غزيرًا، ومن هذه المؤلفات:

- البابية والإسلام رسالة دكتوراه من جامعة السوربون.
- تفصيل القول في تتابع الأعلام بتسكين أواخرها، وحذف كلمة ابن من بينها، مثل:
- (سافر محمد علي حسن). (١)
- السجع وتناسب الفواصل وما يكون من ذلك في القرآن الكريم. (٢)
- السياسة الشرعية والفقه الإسلامي. (٣)
- شركات التأمين من وجهة نظر الشريعة الإسلامية. (٤)
- الطير الأبابيل في واقعة الفيل، وما يراه الشيخ محمد عبده في ذلك. (٥)
- اللؤلؤ والمرجان ومن أي البحار يستخرجان. (٦)
- لا التي قيل إنها زائدة في القرآن الكريم، وليست كذلك. (٧)
- حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم. (٨)

---

(١) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية ج ٣٠/ ١٣٣- ١٥٤ لسنة ١٩٦٦م.

(٢) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية ج ٣٦/ ٢٠- ٣٩ لسنة ١٩٧٥م.

(٣) نشر في مع مجلة الأزهر ١٤١٥هـ.

(٤) نشره الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ١٩٨٢م.

(٥) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية ج ٢٩/ ١٨- ٢٨ لسنة ١٩٧٢م.

(٦) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية ج ٢٧/ ١٧- ٢٣ لسنة ١٩٧١م.

(٧) نشر في مجموع البحوث والمحاضرات في دورة المجمع اللغوي٣٣ عام ١٩٦٦- ١٩٦٧م صـ ٣٧ – ٩٣ .

(٨) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية ج ٣٠/ ٢١- ٢٧ لسنة ١٩٧٢م.

توليه مشيخة الأزهر الشريف:

في يوم ٧ يناير عام ١٩٥٤م صدر قرار الجمهوري بتعيين الشيخ الدكتور عبد الرحمن تاج شيخا للجامع الأزهر، وظل في منصب المشيخة إلى سنة ١٩٥٥م[١].

وفاته:

لقي الشيخ الإمام ربه يوم السبت الثلاثين من شهر ربيع الأول سنة ١٣٩٥هـ الموافق الثاني عشر من إبريل ١٩٧٥م[٢].

المطلب الثاني: دوره في إدخال اللغات إلى الأزهر الشريف وتطويره.

يعد الشيخ عبد الرحمن تاج من الناهضين بالأزهر الشريف والمطورين له فهو أول من أدخل التربية العسكرية، وممارسة الرياضة بكل أنواعها والتشجيع عليها، كما أدخل تعليم اللغات الأجنبية إلى معاهده الأزهرية، وأصلح كثيرا من الأمور الإدارية، وقواعد الاختبارات، وفي عهده تم إنشاء مدينة البعوث الإسلامية لتكون سكنا للطلاب الوافدين إلى الأزهر للدراسة فيه. [٣]

.

(١) انظر: شيوخ الأزهر تأليف / سعيد عبد الرحمن ٤/ ٣٧ ـ

(٢) انظر: شيوخ الأزهر تأليف / سعيد عبد الرحمن ٤/ ٣٩ـ

(٣) انظر: شيوخ الأزهر تأليف / سعيد عبد الرحمن ٤/ ٣٧ ـ

الفصل الأول

التصحيح اللغوي (الصواب اللغوي).

حكم إضافة (غير) إلى المعرفة، ودخول (أل) عليها:

وضع الشيخ / عبد الرحمن تاج رسالة في (غير)، وتكلم فيها عن أمرين الأول: إضافتها إلى معرفة، والثاني دخول (أل) عليها. (١)

ذكر العلماء عددا من الأسماء المتوغلة في الإبهام والتنكير كـ (مثل، وشبه، وغير)؛ لعدم دلالتها على شيء بذاته، فأجازوا أن تقع صفة لنكرة وهي مضافة إلى المعرفة، كقولك: قابلت رجلاً غيرك. (٢)

لكن العلماء اختلفوا في إضافتها إلى المعرفة هل تكتسب بها تعريفًا، فذهب البعض إلى عدم تعرفها بإضافتها إلى المعرفة؛ لتوغلها في الإبهام. وهو رأي المبرد، ابن السراج. (٣)

وذهب البعض إلى تعرفها بهذه الإضافة مطلقًا، والرأي الثالث أنها إذا أضيفت إلى المعرفة، فإنها تكتسب التعريف أو لا تكتسبه على حسب القرائن والسياق؛ لأن الإضافة لا تكسب ما قبلها شيئا، وهذا الرأي هو ما اختاره الشيخ عبد الرحمن تاج، وأراه الرأي الصحيح.

---

(١) نشرت الرسالة في مجلة مجمع اللغة العربية ٢٥ / ٢٠ – ٢٩ سنة ١٩٦٩م.

(٢) انظر: الأصول لابن السراج ١/ ١٥٣، المفصل صـ ١١٧، تمهيد القواعد ٧/ ٣١٨٠، الهمع ٢/ ٥٠٤.

(٣) انظر: الأصول لابن السراج ١/ ٨٥، المفصل صـ ١١٦، الهمع ٢/ ٥٠٤، جامع الدروس العربية ٣/ ١٤٠، ١٤١، التطبيق النحوي صـ ٤١٢،

وقد ذهب بعض العلماء كالسيرافي إلى تعرفها إذا تعين المغاير كأن تقع بين ضدين كقوله تعالى: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} [1]، فقد وقعت "غير" فيه بين متضادين وهما الْمُنعَم عليهم، والْمغضوب عليهم فتعينت الْمغايرة، فوقعت نعتًا للذين الْمعرفة، وكقولك: (مررت بالكريم غير البخيل، والجامد غير المتحرك). [2]

وقد اختار هذا الرأي د/ السامرائي بأن (غير) تتعرف بالإضافة إذا تعين المغاير، وضرب ثلاثة أمثلة أوضح من خلال الفرق الذي أدى إلى تحقيق رأيه وهي: (نزلت بواد غير ذي زرع) و (نزلت بواد غير ذي الزرع) و (نزلت بالوادي غير ذي الزرع) فإن الثالثة معرفة بخلاف الأوليين.

وذلك إن قولك (بواد غير ذي زرع) يكون فيه الوادي نكرة، وهو موصوف بأنه ليس بذي زرع كما تقول (نزلت بواد مزروع) وإما (بواد غير ذي الزرع) فالمقصود به أنه نزل بواد غير الوادي المزروع، فهناك واد ذو زرع معلوم للمخاطب، فهو لم ينزل بذلك الوادي بل نزل بواد آخر، فذو الزرع معرفة، ولكن (غيرا) بقيت نكرة لأن الوادي المنزول به نكرة لم يتعين. [3]

وأما دخول (أل) على (غير)، فقد اختلف في ذلك النحاة في ذلك على أقوال، فقول يمنع دخولها عليها، وهو رأي سيبويه ومعظم العلماء؛ لتوغلها في الإبهام. [4]

---

(١) سورة الفاتحة: ٧

(٢) انظر: شرح السيرافي على الكتاب ٢/ ١٤٥، الهمع ٢/ ٥٠٤.

(٣) انظر: معاني النحو ٣/ ١٢٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤٧٩.

وآخر يجيزه من غير إفادة التعريف، وهو رأي فخر الدين الرازي. [١]

وثالث يجيز دخولها مع إكسابها التعريف، وهو الرأي الذي اختاره الشيخ عبد الرحمن تاج، وقد علل ذلك بوجهين:

١- أن (أل) معاقبة للإضافة، فحكمها حكم الإضافة، فمن يرى أن (غير) لا تتعرف بالإضافة يقول إنها لا تتعرف بأل؛ لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بأل، فإذا كان الراجح أنه يجوز أن تضاف إلى المعرفة وتكتسب بها التعريف على حسب القرائن والأحوال، فكذلك دخول (أل) يكسبها التعريف إذا قامت قرينة تدل على ذلك. [٢]

٢- أن (أل) قد يصاحبها قرينة تدل على العهد، فلا يكون مدلول (غير) معها حينئذ هو مطلق للمغايرة، وإنما يكون المراد مغايرة خاصة معهودا صاحبها، وعليه فيكون دخول (أل) دالاً على التعريف. [٣]

وقد أقر المجمع اللغوي في القاهرة [٤] بأن (غير) إذا وقعت بين متضادين اكتسبت التعريف من المضاف إليه المعرفة، وقد تقع بين متضادين ولم تضف، فتقترن بـ (أل) فتعرفها، وذلك إذا قامت قرينة تدل على التعيين.

(١) انظر: التفسير الكبير ٢٨/ ٢٢٢.

(٢) انظر: النحو الوافي ٣/ ٢٥.

(٣) نشرت الرسالة في مجلة مجمع اللغة العربية ٢٥ / ٢٩ سنة ١٩٦٩م.

(٤) في دورته الخامسة والثلاثين "شهر فبراير سنة ١٩٦٩م صـ ٢٠٢.

تتابع الأعلام، وتسكين أواخرها مع حذف كلمة (ابن) بينها في قولهم: (سافر محمد علي حسن).

كان الشيخ الإمام/ عبد الرحمن تاج عضوا في لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وقد عرض على اللجنة سؤال من أحد الأشخاص وهو التركيب السابق، والمستعمل على ألسنة كثير من الناس بتسكين أواخر هذه الأسماء، وعدم ظهور الحركات الإعرابية عليها، مع إهمال كلمة (ابن) بين هذه الأعلام؛ ليتبين صحته من عدمه، ومدى استقامته مع قواعد اللغة العربية. (١)

وقد أحيل هذا التركيب إلى لجنة الأصول، ولكنها لم تخلص إلى رأي معين، بل اختلفت فيها الآراء بين الإجازة والمنع، وقد ذكر الشيخ الإمام في رسالته التي وضعها لذلك مجمل الآراء، وذكر أن رأي الأغلبية في اللجنة كان إجازة هذا التركيب من غير قيد ولا شرط بتسكين الأعلام المتوالية من غير (ابن)، إلا أمن الشيخ خالف هذا الرأي مخالفة مطلقة مستندا في مخالفته إلى أصول وقواعد العربية كما يلي:

١- أن الإعراب أساس في فهم المعاني، وتجنيب اللبس في الكلام.

٢- أن توالي الأعلام من غير (ابن) بينها إنما يكون في الأعلام التي لشخص واحد كأن يجتمع الاسم واللقب، أو الكنية واللقب، أو الاسم والكنية، وقد تجتمع الثلاثة، ورأي البصريين عند اجتماع اثنين من هذه الثلاثة وكانا مفردين وجب إضافة الأول إلى الثاني، ورأي الكوفيين، وبعض البصريين إجازة الإتباع وهو المختار، فيقال: (جاء عليٌّ فاضلٍ) بالإضافة، و(جاء عليٌّ فاضلٌ) على الإتباع. (٢)

(١) نشرت الرسالة في مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠ / ١٣٣ – ١٥٤ سنة ١٩٦٦م.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٤٩، شرح الكافية للرضي / ١٥٦، شرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٢٢ ، ١٢٣.

وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مُركبين، أَو كان أَحدُهما مفرداً والآخر مُركبـًا، أَتبعت الثانيَ الأوَّل في إعرابه وجوبـًا عند البصريين والكوفيين؛ لأن المركب لا يضاف، تقول: هذا أبو عبدِ الله محمدٌ، ورأيتَ أَبا عبد الله محمداً، ومررتُ بأبي عبد الله محمد. (١)

٣-إذا ذكرت عدة أعلام، ولم تكن اشخص واحد، بل لعدة أشخاص أحدهم ابن والثاني أبوه والثالث جده، كقولك: (سافر محمد وعلي وحسن)، فإذا وردت في جملة وبينها (ابن)، فإن الاسم الأول يتأثر بالعوامل فيعرب فاعلاً، وابن صفة له مضافة إلى الاسم الثاني الذي يوصف بابن مضافة إلى اسم الجد، فيقول: (سافر محمدٌ بن عليٍ بنِ حسنٍ)، فابن مرفوع صفة لمحمد الفاعل، ويضاف إلى إلى علي، ويكون ابن الثاني بالجر صفة لعلي، ثم يضاف إلى حسن.

ثم عرض الإمام الشيخ آراء العلماء في المسألة وهي:

١ - رأي يقول إن تلك الأعلام المتتابعة يعرب الأول منها على حسب العوامل، ثم تجر بقية الأعلام بالإضافة فكل علم يضاف إلى ما بعده، ويقتضي جره كما في حالة اجتماع الاسم واللقب المفردين لشخص واحد.

٢ - رأي يقول إن العلم الأول يعرب على حسب ما تقتضيه العوامل، ثم تجر الأعلام الباقية المفردة والمركبة لفظـًا أو محلاً على تقدير كلمة (ابن) قبل كل منها، وتقدير إضافته إلى ما بعده على أن يبقى العلم مجرورا بإضافة (ابن) إليه.

٣- رأي ثالث أراد التفرقة بالعلامات الإعرابية بين الأعلام التي تتوالي لشخص واحد والأعلام التي تكون لعدة أشخاص، ففي الحالة الأولى يكون العلم متأثراً بالعوامل، والأعلام الباقية تجر بالإضافة، وذلك في الأعلام المفردة، وفي الحالة الثانية العلم الأول على

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٣ ، تمهيد القواعد ٢/ ٦٠٢

حسب العوامل، ثم يتسامح في ترك كلمة (ابن) بين الأعلام ويعتبر كل (ابن) محذوفًا ثم يقوم العلم الذي بعده مقامه في الإعراب.

٤- رأي يقول إن التركيب من باب التركيب المزجي، وأن الأعلام الثلاثة مزج بعضها ببعض، وإعرابها إعراب المركب المزجي، فيفتح الجزءان الأولان، وهما (محمد وعلي)، ويجري الإعراب على الجزء الأخير وهو (حسن) مع منعه من الصرف للعلمية والتركيب المزجي.

٥- جواز تسكين أواخر الأعلام المتتابعة من غير قيد ولا شرط، وأن هذه الأعلام الساكنة مع حذف (ابن) يمكن النطق ووصلها بما بعدها، فيوصل كل علم بما بعده مع التسكين إجراء للوصل مجرى الوقف.

وخلص الشيخ الإمام إلى أن هذا التركيب من تسكين أواخر الأعلام، وعدم ذكر كلمة (ابن) بين اسم الشخص وأبيه ليس له في الفصحى وجها صحيحا تدخل تحت قاعدة من قواعدها، أو تستند إلى سند قوي من استعمالات اللغة.

ولما كانت المسألة شائكة دار حولها نقاش كبير، فكتب الأستاذ/ أحمد حسن الزيات مقالة بعنوان: رأي في قولهم: سافر محمد علي حسن، ونشره في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة[١]، كما كتب الشيخ/ محمد علي النجار رسالة فيها ونشرت أيضًا في مجلة المجمع[٢]، كما كتب الدكتور/ إبراهيم أنيس كلمة في هذا التركيب نشرت في مجلة المجمع بعنوان: حول الرأي في قولهم: سافر محمد علي حسن[٣]، وغير ذلك من

(١) نشرت الرسالة في مجلة مجمع اللغة العربية ١٢ / ٦١ – ٦٤ سنة ١٩٦٠م.

(٢) نشرت الرسالة في مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠ / ١١٥ – ١٣١ سنة ١٩٦٦م.

(٣) نشرت الرسالة في مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠ / ١١٣، ١١٤ سنة ١٩٦٦م.

المقالات والرسائل للعلماء في هذا التركيب حتى أصدر مجمع اللغة العربية تقريرا حول هذا التركيب بحث فيه كل الآراء التي ذكرت فيه، وخلص إلى رأي هو: يجوز الوقوف بالسكون عند تتابع الأعلام في مثل: (سافر محمد علي حسن) مع حذف كلمة (ابن) تيسيراً على القراء والكتاب، وتخلصاً من صعوبة الإعراب. [١]

(١) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠ / ١٠٩، ١١١ سنة ١٩٦٦م .

الفصل الثاني

حروف الجر الزائدة، ووقوعها في القرآن الكريم.

ذهب الإمام الشيخ / عبد الرحمن تاج إلى أن في اللغة حروفًا تصح فيها دعوى الزيادة، ويمكن أن يقع شيء منها في القرآن الكريم، ومنها: (الباء، ومِنْ الجارة).

فأما حديثه عن (مِنْ) الجارة فقد ذكر معانيها، وأنها تدور حول ثلاثة معان رئيسة هي: [1]

(الابتداء، والتبعيض، وبيان الجنس)، وذكر لها أمثلة على ذلك، ثم ذكر أنها إذا وردت في تركيب، ودلت على أحد المعاني التي وضعت لها، فإنها حينئذ تكون أصلية، ولا يمكن الاستغناء عنها.

أما إذا كان أصل المعنى المراد من التركيب يتحقق بدونها، وغير متوقف عليها، ولا تدل على معنى من معانيها الأصلية، فإنها تكون زائدة، وذكر أمثلة على ذلك، كما ذكر شروط البصريين للقول بزيادتها وهي:

١- أن تقع بعد نفي أو نهي، أو استفهام بهل. ٢- أن يكون مجرورها نكرة.

٢- أن يكون فاعلاً أو مفعولا به أو مبتدأ.

كما ذكر مخالفة الأخفش، والكوفيين لذلك في مجيئها زائدة بعد الموجب. [2]

ثم بين الإمام الشيخ أن (من) الزائدة لابد أن تفيد أحد أمرين يتمثل فيها المعنى العام الذي تزاد له حروف الزيادة وهو التوكيد:

---

(١) نشرت الرسالة في مجلة مجمع اللغة العربية ٣٧ / ١٣ – ٢٤ سنة ١٩٧٦م.

(٢) انظر: القول في (مِنْ) الزائدة وجواز وقوعها في القرآن الكريم صـ ١٥، وراجع: اللمحة في شرح الملحة ١/ ٢١٩، ٢٢٠، الجنى الداني صـ ٣١٧، ٣١٨، من حروف المعاني الزائدة د/ ماهر كريم صـ ١٣٩ وما بعدها.

الأول: التنصيص على العموم المراد من التركيب،

ونفي احتمال غيره، فإذا قال القائل (ما جاءنا من رجل) فإنه يفيد التنصيص على عموم النفي، أي على نفي الجنس وعدم احتمال شيء آخر؛ لأن التركيب قبل (من) يحتمل نفي الجنس، وأنه لم يجيء أحد من جنس الرجال، كما تحتمل نفي الوحدة، وأنه لم يجيء رجل واحد، وذلك لا يمنع أن يكون الذي جاء أكثر من واحد من الجنس، فأفادت (من) نفي الجنس من غير احتمال غيره.

الثاني: توكيد العموم:

فإن قولنا (ما جاءنا من أحد)، فإن الجملة قبل دخول (من) تفيد العموم من غير احتمال شيء آخر من حيث إن كلا من (أحد، وديار) بعد النفي يفيد العموم، واستغراق النفي، فإذا زيدت (مِنْ) في التركيب أفادت توكيد هذا العموم. (١)

ثم عرض للآيات التي وردت فيها (من) وقيل عنها زائدة، وقد أفادت المعنيين السابقين.

وكذلك حديثه عن الباء (٢) وأن معانيها الأصلية كثيرة أشهرها: (الإلصاق، والسببية، والاستعانة، والملابسة) والإلصاق أهم هذه المعاني على الإطلاق، فإذا وردت الباء في تركيب مستعملة في أحد معانيها الأصلية على أن يكون جزءا أساسًا من المعنى المراد من التركيب فإنها تكون أصلية، ولا يمكن الحكم عليها بالزيادة؛ لأنه لا يمكن الاستغناء عنها

(١) انظر: القول في (مِنْ) الزائدة وجواز وقوعها في القرآن الكريم صـ ١٥، ١٦.

(٢) نشرت الرسالة في مجلة مجمع اللغة العربية ٣١ / ٢٥ – ٣٥ سنة ١٩٧٣م بعنوان (القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام وقد وقعت زائدة في القرآن الكريم)، وراجع: من حروف المعاني الزائدة د/ ماهر كريم صـ ١٧ وما بعدها.

في آداء المعنى المراد، فمثال الإلصاق قوله تعالى: (وامسحوا برؤوسكم) [١]، فإن معناه: ألصقوا أيديكم برؤوسكم.

فإن لم تكن الباء مفيدة لمعنى من المعاني الأصلية لها، فإن الباء لو جيء بها فإنها تكون زائدة، فإذا وردت في القرآن أو في غيره من فصيح الكلام فهي على نوعين: [٢]

١- أن تكون في مقام النفي، بأن تدخل في خبر (ليس) أو خبر (ما) الحجازية.

٢- أن تكون في مقام الإثبات، وهي التي تدخل على (حسب) بمعنى (كاف)، وكذلك تدخل على فاعل (كفى).

ثم يوضح الشيخ أن القول بالزيادة في الآيات التي وردت فيها الباء بهذه الصفات وحكم عليها بالزيادة لا ينقص من فصاحة القرآن الكريم وبلاغته أو يمس ماله من قدسية تامة، فإنه ليس المراد بالزيادة ما يتبادر إلى الأذهان وهو خلو الكلمة من كل فائدة، وإنما ذلك تعبير اصطلاحي يطلق على الكلمة إذا لم تستعمل في شيء من معانيها الوضعية اللغوية، بل يكون إيرادها في الكلام لإفادة أمر تقتضي البلاغة بمراعاته، وذلك هو تقوية المعنى المراد من التركيب وتأكيده. [٣]

(١) سورة المائدة من الآية: ٦.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية (القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام وقد وقعت زائدة في القرآن الكريم ٣١/ ٢٦.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية (القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام وقد وقعت زائدة في القرآن الكريم ٣١/ ٢٦.

الفصل الثالث

حروف المعاني والرد على من قال بوقوعها زائدة في القرآن الكريم.

(لا) والقول فيها

تحدث الشيخ عبد الرحمن تاج عن (لا) في القرآن الكريم ورد على من قال إنها زائدة في القرآن الكريم، فقد أثبت أن (لا) ليست زائدة [١]، بل هي من أصل الكلام، ولا يستقيم المعنى ولا يصح إلا بها.

ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۚ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [٢]

يريد دعاة التبشير والدس والتضليل حذف (لا) من كلمة (ولا يأمركم) فيصبح نص الآية وعلى حسب هواه: (ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابًا...

فهل هذا معقول!!!!

وهكذا يفند الشيخ كل كلام قاله بعض الناس في زيادة (لا).

وقد عرض الشيخ للقضية في بحث آخر عنوانه: (حروف الزيادة، وجواز وقوعها في القرآن الكريم) [٣] فقال: " إذا كنا نمنع أن (لا) هذه قد وقعت زائدة في تلك المواطن خاصة،

---

(١) نشرت الرسالة في مجلة مجمع اللغة العربية بعنوان (لا التي قيل إنها زائدة وليست كذلك) ٢٤ / ٢٥ – ٣٥ سنة ١٩٦٩م.

(٢)سورة آل عمران الآيتان: ١٧٩، ١٨٠.

(٣) نشرت الرسالة في مجلة مجمع اللغة العربية ٣٠ / ٢١ – ٢٧ سنة ١٩٧٢م.

وهي الآيات التي قال بعض العلماء إن (لا) فيها زائدة، فإنا لا نمنع أن يرد في القرآن شيء مما عهد في اللغة زيادته للتوكيد ونحوه، وذلك مثل (الباء) التي تقع في خبر (ليس)، أو بعد النفي بما في نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (٢)

ومثل (من) الداخلة على نكرة بعد أداة نفي، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاء وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ (٣)

ثم يقول الشيخ: ولا يمنع أن تقع (لا) زائدة في بعض آيات القرآن الكريم، ولكن في غير تلك المواطن الخاصة التي قال العلماء بزيادتها فيها، ومن ذلك (لا) الثانية في قوله تعالى: ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ (٤)

وإذا كانت الزيادة من قبيل ما في هذه الآية، أي بتكرير الكلمة، فيتعين أن تكون الكلمة الثانية هي الزائدة، فإن هذا هو الحكم الطبيعي والمعقول فيما هو أصلي وزائد، فيكون الأصلي هو الذي وثع موقعه أولا، ثم يأتي المزيد للتوكيد تاليًا له، وهو خلاف ما ذهب إليه بعض العلماء في هذه الآية، إذ قالوا إن (لا) الزائدة فيها هي الأولى، وذلك أمر عجيب. (٥)

(١) سورة الزمر من الآية: ٣٦.

(٢) سورة فصلت من الآية: ٤٦.

(٣) سورة النمل من الآية: ٧٥.

(٤) سورة النساء من الآية: ٦٥، وراجع: حروف الزيادة، وجواز وقوعها في القرآن الكريم للشيخ / عبد الرحمن تاج مجلة مجمع اللغة العربية ٣٠ / ٢١ سنة ١٩٧٢م.

(٥) راجع: السابق ٣٠ / ٢٢.

القول في (ما) الزائدة

تحدث الشيخ عبد الرحمن تاج عن (ما) في القرآن الكريم وبيان القول في زيادتها [١]، فذكر أنها قد تأتي زائدة في فصيح الكلام، لكن لا يمكن أن تكون فيه حشوا خاليا من الفائدة، وعندما تكون زائدة فإنها تنسلخ عن معانيها الوضعية، فلا تكون مستعملة في شيء منها، وإنما يؤتى بها لتأكيد معنى مستفاد من غيرها مما وقع في التركيب نفسه. وقد ذكر أشهر معاني (ما) كـ الاستفهام، والموصولة الاسمية، والموصولة الحرفية، ومصدرية، وشرطية، ونافية، فإذا وردت في تركيب، ولم تفد أحد هذه المعاني، فإنها تكون زائدة، وعند زيادتها، فإنها تكون في عدة أحوال أهمها ثلاثة وهي: [٢]

الأولى: أن تقع بعد شرط جازم أو غير جازم، كقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [٣]، فقد وقعت (ما) في الآية بعد (إن) الشرطية الجازمة المدغمة فيها.

وكقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [٤]، فقد وقعت (ما) بعد (إذا) وهي شرطية غير جازمة.

---

(١) نشرت الرسالة في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٥ / ٢٣ – ٣١ سنة ١٩٧٥م.

(٢) (ما) في القرآن الكريم وبيان القول في زيادتها مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٥ / ٢٣ وما بعدها .

(٣)سورة البقرة من الآية: ٣٨.

(٤)سورة التوبة من الآية: ١٢٧.

الثانية: أن تقع بعد نكرة كي تناسب ما تفيده من شيوع وإبهام، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ (١)

الثالثة: أن تقع بين الجار والمجرور، كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾(٢)

ثم ذكر الشيخ أن زيادة (ما) في هذه الأحوال الثلاثة لها فائدة، وهو توكيد المعنى الذي استفيد من غيرها مما ذكر معها في التركيب، وذلك يفيد بالضرورة توكيد الحكم المستفاد من هذا التركيب في جملته.

فإذا زيدت (ما) بعد أداة الشرط كان المقصود من زيادتها إفادة توكيد معنى الشرط، والمعنى العام في كل شرط هو ربط جواب الشرط ربطا يفيد ترتيب الجواب على ذلك الفعل، فإذا زيدت (ما) على أداة الشرط، فإنها تفيد توكيد ذلك الربط، وتقوية ذلك الترتيب. (٣)

(١)سورة البقرة من الآية: ٨٨.

(٢)سورة آل عمران من الآية: ١٥٩.

(٣) (ما) في القرآن الكريم وبيان القول في زيادتها مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٥ / ٢٤، ٢٥ سنة ١٩٧٥م.

الفصل الرابع

مجيء صيغة (أفعل) لغير المفاضلة في القرآن الكريم

ألف الإمام الشيخ رسالة وعنون لها بقوله: (أكثر من واحد) وسأل سؤالا هل من الخطأ أن يقال: (كذا اسم لأكثر من واحد؟) وهل يتعين أن يقال: كذا اسم لغير واحد؟

يقول بعض العلماء: يجري على ألسنة كثير من الباحثين عندما يعرض لهم علم من الأعلام قد سمي به عدة أشخاص أن يقولوا: (إنه اسم لأكثر من واحد) وقد خُطأ هذا التركيب لعدم سماح قواعد اللغة به. (١)

ورأي الشيخ هنا بناء على أن (أفعل) التفضيل الأصل فيه أنه للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما وهو (المفضل) الذي يكون قبل (أفعل) على الآخر وهو (المفضل عليه) الذي يكون بعدها في هذه الصفة، نحو: (محمدٌ أكرمُ من أخيه)، فقد مدحت (محمداً) بالكرم مع بيان زيادته عن أخيه، لكن هذا المعنى من المفاضلة لا يتوافق مع التركيب المذكور؛ لأن الواحد ليس فيه كثرة يشترك فيها مع ما فوقه من الأعداد، ولذلك فإن الصحيح أن يقال: (كذا اسم لغير واحد).

والسؤال هل يرد أفعل التفضيل المجرد من (أل) والإضافة عاريًا من معنى التفضيل؟

ورد (أفعل) التفضيل المجرد من (أل) والإضافة عاريًا من معنى التفضيل في قوله تعالى: ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ (٢)، إذ لا مشارك لله في العلم بخلقه حتى يُفضل عليه، وكقوله تعالى:

(١) نشرت الرسالة في مجلة مجمع اللغة العربية ٢٨ / ١٦ – ٢٢ سنة ١٩٧١م .

(٢))) سورة الإسراء من الآية: ٥٤ فـ(ربكم) مبتدأ، وأعلم: خبر.

﴿ ۝٢٧ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[1]، والمعنى فيهما: ربكم عالم بكم، وهَيِّنٌ عليه، ومنه قول الشاعر:

وإنْ مُدتِ الأيدِي إلى الزادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأعْجَلِهِمْ إذ أجشعُ القومِ أعجلُ [2]

فإن (أفعل) هنا ورد لغير تفضيل، والمعنى: لم أكن بِعَجَلِهِمْ. وقول الآخر:

إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا ... بيتًا دَعَائِمُهُ أَعزُّ وأَطَوْلُ [3]

حيث لم يقصد بهما معنى التفضيل، وإنما أراد: دعائمه عزيزةٌ وطويلةٌ. وإزاء هذا المسموع انقسم العلماء على أنفسهم، فجعله المبرد قياسًا مطرداً يقاس عليه ما لم يُسمع على ما سُمع. [4]

وقال ابن مالك: والأصح قصره على السماع، ويُكتفى فيه بما سُمع. [5]

ولذلك فإن (أفعل) الذي يأتي لغير التفضيل لا تأتي معه (من)، ويكون بمعنى اسم الفاعل، أو الصفة المشبهة باسم الفاعل.

---

(١))) سورة الروم من الآية: ٢٧.

(٢) والشاهد في البيت قوله: (أعجلهم)، فإن وزنه (أفعل)، لكنه خلا من معنى التفضيل، والمعنى: لم أَكُنْ العَجِلَ فيهم، وهو جائز قياسًا عند المبرد يكتفى فيه بالسماع عند ابن مالك.

(٣) والشاهد في البيت قوله: (أَعزُّ وأَطَوْلُ)، حيث لم يقصد بهما معنى التفضيل، وإنما أراد: عزيزةٌ وطويلةٌ، وهو جائز قياسًا عند المبرد يكتفى فيه بالسماع عند ابن مالك.

(٤) انظر: المقتضب ٣/ ٢٤٧، وراجع: توضيح المقاصد ٢/ ٩٣٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥٨.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد فقد وفقني الله تعالى لإتمام هذا البحث، وخلصت إلى نتائج منها:

١- أن الشيخ عبد الرحمن تاج من العلماء المبرزين أصول الدين ومقارنة الأديان، كما أنه يحمل الفكر البيني بين العلوم، فقد أبدع في اللغة نحوا وصرفا وبلاغة إلى جانب تخصصه الدقيق.

٢- يجوز إضافة (غير) إذا وقعت بين متضادين فتكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، وإذا لم تضف جاز دخول (أل) عليها فتعرفها، إذا وقعت بين متضادين أيضاً، وذلك على حسب القرائن والسياق الدال على ذلك.

٣- ذهب الشيخ عبد الرحمن تاج إلى أن تركيب: (سافر محمد وعلي وحسن)، إذا ورد في جملة وبينها (ابن)، فإن الاسم الأول يتأثر بالعوامل فيعرب فاعلاً، وابن صفة له مضافة إلى الاسم الثاني الذي يوصف بابن مضافة إلى اسم الجد، فيقول: (سافر محمدٌ بن عليٍ بنِ حسنٍ)، فابن مرفوع صفة لمحمد الفاعل، ويضاف إلى إلى علي، ويكون ابن الثاني بالجر صفة لعلي، ثم يضاف إلى حسن.

٤- أن (من) الزائدة تفيد معنيين الأول: التنصيص على العموم المراد من التركيب، ونفي احتمال غيره، فإذا قال القائل (ما جاءنا من رجل) فإنه يفيد التنصيص على عموم النفي، أي على نفي الجنس وعدم احتمال شيء آخر؛ لأن التركيب قبل (من) يحتمل نفي الجنس، وأنه لم يجيء أحد من جنس الرجال، كما تحتمل نفي الوحدة، وأنه لم يجيء رجل واحد، وذلك لا يمنع أن يكون الذي جاء أكثر من واحد من الجنس، فأفادت (من) نفي الجنس من غير احتمال غيره.

الثاني: توكيد العموم، فإن قولنا (ما جاءنا من أحد)، فإن الجملة قبل دخول (من) تفيد العموم من غير احتمال شيء آخر من حيث إن كلا من (أحد، وديار) بعد النفي يفيد العموم، واستغراق النفي، فإذا زيدت (مِنْ) في التركيب أفادت توكيد هذا العموم.

٥- الأصل في (أفعل) أن يدل على شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، لكن الأمر ليس على إطلاقه، فقد ترد من غير إرادة التفضيل، بل للدلالة على اسم الفاعل، أو الصفة المشبهة باسم الفاعل، ولذلك فإن التركيب الذي ذكره الشيخ تاج الدين (إنه اسم لأكثر من واحد) صحيح في عدم إفادة التفضل، والأولى أن يقال: (كذا اسم لغير واحد).

وغير ذلك من النتائج التي ظهرت في ثنايا البحث

والحمد لله أولاً وآخراً

المصادر والمراجع

- الأصول في النحو لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- التطبيق النحوي الدكتور عبده الراجحي الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لمحمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان الناشر: دار الفكر العربي الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- جامع الدروس العربية لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م
- شيوخ الأزهر تأليف / سعيد عبد الرحمن الشركة العربية للنشر والتوزيع بالمهندسين بدون ت، وط.

- شرح الألفية لابن عقيل المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- شرح تسهيل الفوائد لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
- شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس منشورات مؤسسة الصادق تهران خيابان خسرو ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي حققه، وقدم له، وعلق عليه الدكتور/ رمضان عبد التواب، والدكتور/ محمود فهمي حجازي، والدكتور / محمد هاشم عبد الدايم الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- الكتاب المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة عدد ٢٨ لسنة ١٩٧١م.
- معاني النحو المؤلف: د. فاضل صالح السامرائي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري المحقق: د. علي بو ملحم الناشر: مكتبة الهلال – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.
- المقتضب للمبرد المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب. – بيروت
- من حروف المعاني الزائدة (الباء، والكاف، واللام، ومن) د/ ماهر عبد الغني كريم مطبعة الأمانة ط/ أولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- النحو الوافي لعباس حسن الناشر: دار المعارف الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس الموضوعات

الملخص ٢٢٥
المقدمة ٢٢٧
التمهيد ٢٣٠
المطلب الأول: الشيخ عبد الرحمن تاج حياته وآثاره. ٢٣٠
المطلب الثاني: دوره في إدخال اللغات إلى الأزهر الشريف وتطويره. ٢٣٢
الفصل الأول: التصحيح اللغوي (الصواب اللغوي). ٢٣٣
حكم إضافة (غير) إلى المعرفة، ودخول (أل) عليها: ٢٣٣
تتابع الأعلام، وتسكين أواخرها مع حذف كلمة (ابن) بينها في قولهم: (سافر محمد علي حسن). ٢٣٦
الفصل الثاني: حروف الجر الزائدة، ووقوعها في القرآن الكريم. ٢٤٠
الأول: التنصيص على العموم المراد من التركيب، ٢٤١
الفصل الثالث: حروف المعاني والرد على من قال بوقوعها زائدة في القرآن الكريم. ... ٢٤٣
(لا) والقول فيها ٢٤٣
القول في (ما) الزائدة ٢٤٥
الفصل الرابع: مجيء صيغة (أفعل) لغير المفاضلة في القرآن الكريم. ٢٤٧
الخاتمة ٢٤٩
المصادر والمراجع ٢٥١
فهرس الموضوعات ٢٥٤